الأمم المتحدة

A/63/PV.82

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون
الجلسة العامة **٨٢**
الجمعة، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/63/402/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ستقتصر البيانات إذن على تعليل التصويت. ومواقف الوفود بشأن توصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تم توضيحها في اللجنة وسجلت في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أُذكِّر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكِّر الوفود بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، فإن تعليل التصويت مدته عشر دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصية الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/63/402/Add.1)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ما لم نُخطر بخلاف ذلك مسبقاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت باعتماده لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٦ من تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٨٠).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تفسيرا للموقف، أود أن أُذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت مدته ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود، بادىء ذي بدء، أن أشكركم، سيدي، على ملاحظاتكم الافتتاحية، وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا الدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام.

وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن تلك العمليات ليست أبرز نشاط للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا عاملا فعالا لكفالة الأمن، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية. غير أنه، وبعد عقد تقريبا من صدور تقرير الإبراهيمي، فقد حان الوقت لإعادة النظر في توصيات الفريق، واستعراض تنفيذها والنظر بصورة استراتيجية في التحديات التي ستواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض وجهة نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن نتائج اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤). يرى الاتحاد الأوروبي أن اعتماد تقرير لجنة الـ ٣٤ (A/63/19 (SUPP)) في الوقت المناسب هذا العام يمثل نجاحا. ومما يثلج صدر الاتحاد الأوروبي على نحو خاص التفاهم والتعاون المتبادلين اللذين تحققا بين الوفود. وقد أسهمت هذه الروح التعاونية في التقدم العام المحرز خلال المناقشات بشأن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن للجنة الـ ٣٤، بتقديم تقرير مبسط وهادف لعام ٢٠٠٩ في الوقت المناسب، أن توفر لمحافل أخرى تابعة للأمم المتحدة أداة مفيدة لتناول مسائل حفظ السلام.

والمبادرة التي أطلقتها فرنسا والمملكة المتحدة مؤخرا في مجلس الأمن، وحلقة العمل المشتركة بين أستراليا وأوروغواي بشأن حماية المدنيين، والحلقات الدراسية المواضيعية التي تنظمها كندا بشأن حفظ السلام، ومشروع الآفاق الجديدة كلها تشكل مصدرا قيما للبيانات لتمكين لجنة الـ ٣٤ من الاضطلاع بدورها المؤسسي باعتبارها محفل الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالنظر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها. وينبغي أن تشكل تلك المناقشات مصدرا غنيا للمعلومات الأساسية لمداولات لجنة الـ ٣٤ بشأن ما ينبغي تطويره لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وما ينبغي طلبه من الأمانة العامة والأمين العام لدى إعداد التقرير السنوي.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على ضرورة أن يتم، في الوقت المناسب، إعداد تقرير مركز ومبسط وهادف للجنة الـ ٣٤ في العام المقبل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده لإيلاء اهتمام خاص للمسائل الراهنة الأكثر إلحاحا المتعلقة بعمليات حفظ السلام الحالية والقادمة. وفي هذا

الصدد، نقر بالأهمية القصوى التي يكتسيها توثيق التعاون مع جميع المجموعات الإقليمية وغيرها من الأطراف الفاعلة الهامة.

ويأمل الاتحاد الأوروبي صادقا أن رأيه بشأن مقصد لجنة الـ ٣٤ وإمكاناتها يتشاطره جميع من يعتبرون حفظ السلام أحد أبرز أنشطة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى جميع الوفود المشاركة في الدورة الموضوعية للجنة الـ ٣٤ على إسهاماتها في مسعانا المشترك المتمثل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أود أن أشكر السيدة يو جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، على رئاستها للدورة الموضوعية للجنة الـ ٣٤، والسيد أونري – بول نورمندان، نائب الممثل الدائم لكندا، على قيادته للفريق العامل المخصص التابع للجنة الـ ٣٤.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن تختتم نظرها في البند٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع المقرر (A/63/L.71)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ٧٤ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أن تنظر في البند ٤٨ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قررت، في القرار ٢٧٧/٦٣، المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقد مؤتمر بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة.

معروض على الجمعية العامة مشروع مقرر صدر تحت الرمز A/63/L.71. تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر المعنون ”ترتيبات وتنظيم أعمال المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (نيويورك، ١-٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/63/L.71؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل تركيا أن يتكلم شرحا للموقف إزاء مشروع المقرر الذي اعتمد للتو. أود أن أذكره بأن شرح الموقف تقتصر مدته على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرى أن المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية مبادرة حسنة التوقيت لمناقشة جذور الأزمة على مستوى الأمم المتحدة واستجابة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتأثير الأزمة في التنمية على السواء. ونحن نرحب بالمذكرة (A/63/825) التي أعدتها الأمانة العامة بشأن تنظيم المؤتمر. ومع ذلك، نود أن نسجل في المحضر مجرد شاغل تنظيمي.

إننا نعتقد أن عقد الجلسات العامة بالتزامن مع الموائد المستديرة سيمثل صعوبة فيما يتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى. ونظرا لأنه يبدو أنه تقرر بالفعل أن تلك هي الكيفية التي ستمضي بها الأمور، نحن نرى أنه ينبغي أن ترتب الجلسة العامة الافتتاحية بطريقة تتاح فيها لجميع المشاركين الرفيعي المستوى فرصة لمخاطبة الجلسة العامة للمؤتمر قبل

بداية الموائد المستديرة. ونحن ندرك الصعوبات التي يواجهها فرض قيود زمنية على الشخصيات الرفيعة المستوى، ولكننا نعتقد أن البيانات التي يُدلى بها خلال الجلسة العامة الصباحية في ١ حزيران/يونيه يمكن أن تقيد بفترة محددة مسبقا بحيث يتمكن رؤساء الدول والحكومات من مخاطبة الجلسة بأكملها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف.

(تكلم بالإنكليزية)

من دواعي سروري الكبير أن أحيط أعضاء الجمعية العامة علما اليوم بالتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي من المقرر أن يعقد في فترة الأيام الثلاثة الأولى من شهر حزيران/يونيه، وأن أقدم أيضا المشروع الأول للوثيقة الختامية للمؤتمر. وشارفنا تقريبا على بلوغ عشية المؤتمر – بعد ٢٤ يوما، على وجه التحديد. وقد دأبنا على التحضير لهذه المناسبة التاريخية بقوة ملحوظة. وأود أن أشرح بصورة موجزة العمل الذي أنجزناه حتى اليوم وأن أدعو الأعضاء إلى تقديم الدعم والمشاركة في الأسابيع القليلة المقبلة.

ولنتحد في جهودنا للتفاوض بشأن إصدار وثيقة ختامية قوية لمؤتمر القمة. ولنكن استباقيين في حث رؤساء الدول والحكومات على أن يشاركوا مشاركة شخصية وأن يحولوا هذه الفرصة إلى لحظة التغيير المنشودة في تاريخ الأمم المتحدة. ومشاركة جميع الدول الأعضاء على أعلى مستوى أمر لا غنى عنه إذا أريد لذلك الاجتماع الفائق الأهمية أن يحقق إمكانيته الكاملة. وأنا أؤمن إيمانا صادقا بأن هذه فرصة لا يتحمل العالم عدم اغتنامها.

إن مؤتمر الأمم المتحدة هذا – وهو مؤتمر قمة عالمي لزعماء العالم – مؤتمر غير عادي بقدر كبير لعدد من الأسباب. فهو مؤتمر حسن التوقيت وتاريخي على السواء. وخلافا لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، نحن ننظم هذا الاجتماع في وقت قياسي، مما يعكس ضرورة الاستجابة الحسنة التوقيت للأزمة المالية والاقتصادية التي ما زالت تتكشف حولنا. وأنا أدرك أنه كان هناك قدر كبير من الضغط على الدول الأعضاء، وزملائنا في الأمم المتحدة والعديد من الشركاء الآخرين الذين يعملون طوال الوقت لكفالة نجاح المؤتمر. ولكن هذه ليست أوقاتا عادية والعالم يتوقع منا أن نستجيب بسرعة وحسم.

كما يذكر الأعضاء، وفي بداية هذه الدورة للجمعية التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، أكدت الدول الأعضاء على احتشاد الأزمات التي تشكل الآن تحديا للعالم وهي: العاصفة العاتية لتغير المناخ وأزمات الغذاء والمياه والطاقة، فضلا عن التراجع الاقتصادي الناشئ. وفي غضون ذلك، يلقي الاضطراب الاقتصادي بظلال داكنة على الأفق العالمي. وعندما عقد مؤتمر الدوحة، كانت أبعاد الانهيار الاقتصادي قد أصبحت مثيرة للقلق بدرجة جعلت الدول الأعضاء تعقد العزم على عقد مؤتمر على أرفع مستوى للتصدي للأزمة.

وكان هذا قرارا تاريخيا ألزمنا جميعا ببدء حوار عالمي حول الأزمة وتخفيف آثارها على البلدان النامية وتناول مسألة إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي الدولي. ومنذ ذلك الحين، نعمل بجد لنضمن أن يسمح نطاق المؤتمر بفهم كامل للأبعاد المختلفة للأزمة ويتيح لنا بدء مناقشة جدية حول إصلاح الهيكل المالي والنقدي الدولي.

وفي سياق البحث عن حلول، رحب الكثير من أعضاء الجمعية العامة بقراري إنشاء لجنة خبراء معنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. واجتمع عشرون من الاقتصاديين وموظفي المصارف المركزية المتمرسين من جميع مناطق العالم، في ظل الرئاسة القديرة للغاية للسيد جوزيف

ستيغليتس الحاصل على جائزة نوبل، خمس مرات منذ ذلك الحين للتوصية بسبل محددة للغاية لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لنظام فاشل. وعندما قدمت توصيات اللجنة إلى الجمعية العامة في حوار مواضيعي تفاعلي استمر ثلاثة أيام في نهاية آذار/مارس، أكد الكثير من الدول الأعضاء قيمة عمل اللجنة بالقول إنهم وجدوه مفيدا بوصفه استعراضا شاملا للكثير من القضايا التي سيتم بحثها في حزيران/يونيه وما بعد ذلك.

وعلى الرغم من الأهمية الشديدة لتوصيات اللجنة، فإنها بالتأكيد ليست الإسهامات الوحيدة التي تلقيناها. فقد استمعنا في الأسابيع القليلة الماضية إلى شهادات بليغة وتلقينا العديد من التقارير من الدول الأعضاء ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى ووكالات متخصصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمثل تنظيم هذه الإسهامات الكثيرة وتجميعها تحديا كبيرا. والتحدي الأكبر منه هو التعبير عن الروح السائدة، ولكنه تحد لا يمكننا تفاديه. والوثيقة الختامية التي سيعتمدها الزعماء في ٣ حزيران/يونيه يجب أن تجسد تطلعات الدول الأعضاء وليس جدول الأعمال فحسب. فهي يجب أن تخاطب، على وجه خاص، مئات الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم الذين ليس لديهم منتدى آخر يمكنهم التعبير فيه عن تصوراتهم الفريدة والمتباينة في الغالب. ويجب أن تجسد مطالبة الكثير من الدول بوضع نماذج جديدة لبناء حياة اقتصادية مستدامة، تدمج القيم والضرورات الأخلاقية التي ينبغي أن توجه تطورنا. ويجب أن تعبر عن الدعوة إلى قدر أكبر من العدل والشمول في حياتنا الاقتصادية العالمية ولا بد أن تجسد الدعوات الملحة المطالبة بتغليب الصالح العام على الاندفاع الجامح نحو المزيد والمزيد من الاستهلاك والهيمنة على الآخرين بأي ثمن.

وتلقيت صباح يوم الأربعاء النسخة الكاملة الأولى لمشروع وثيقة ختامية من الميسرين، السفير فرانك مايور ممثل هولندا والسفير كاميو غونسالبس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأريد أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي أدياه حتى الآن. ومن الواضح على الفور أنهما، وإن لم يكن لديهما إمكانية الوصول المباشر إلى جميع الإسهامات، كانا دؤوبين على نحو غير عادي في جهودهما لإعداد وثيقة تجسد الطائفة العريضة من آراء الأعضاء تجسيدا أمينا ودقيقا. ولذلك، فإن نسختهما واحدة من أهم مدخلات مشروع الوثيقة الذي أقدمه إليكم اليوم.

أعتقد أنه يتعين عدم النظر إلى هذا المؤتمر باعتباره حدثا في حد ذاته، ولكن بوصفه منعطفا في حركة قديمة ومستمرة لتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وقد اتفقنا حتى الآن، في إطار التخطيط لحزيران/يونيه، على إزالة القيود المفروضة على المبادرات السابقة للحد من نطاق مداولاتنا. وذلك إنجاز مهم في حد ذاته ولكنه سيكون بلا معنى تقريبا ما لم نتمكن من إيجاد آلية لدفع جدول الأعمال هذا قدما.

إن أعمال المؤتمر لن تنتهي في ٣ حزيران/يونيه لأن الالتزامات التي قطعت، هنا وفي أماكن أخرى على السواء، لن يتسنى الوفاء بها في ٣ حزيران/يونيه. ولذلك، فإن من المهم بشكل حيوي أن نحدد آلية للمتابعة تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في العمل المستمر.

ويرتبط اعتبار ثان بمستوى المشاركة في المؤتمر. وأنا واثق بأن جميع الدول الأعضاء تعتقد أن الأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن للبلدان النامية أن تتكلم فيه بصوتها ويجب أن تكون كذلك. غير أن الأمم المتحدة ذاتها كثيرا ما تتكلم بصوت القاسم المشترك الأدنى من التوافق.

ومما يؤسف له، أن هذا الصوت قلما يعبر عن الاحتياجات الملحة للبلدان النامية. وإذا تمكننا من البدء بما هو متفق عليه بالفعل، من الصعب أن يكون المؤتمر أو أي عملية أخرى تقبل هذه القيود جذابة بأي صورة لمن يطالبون بالتغيير، أو أن تقود إلى تقدم حقيقي.

في الأسابيع الأخيرة، سافرت كثيرا لمقابلة رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين. ويمكنني أن أقول بكل أمانة إنني حاولت قدر الاستطاعة أن يعبر مشروع الوثيقة الختامية عن الشواغل والتوقعات التي سمعتها في كل هذه الاجتماعات. غير أنني أدرك تماما أن النسخة الأولى من الوثيقة التي قدمت إلى الدول الأعضاء هي النسخة التي سيراها معظم زعماء العالم. ولذلك، أعتقد أن من الإنصاف القول إن مشروع الوثيقة الختامية الذي أقدمه اليوم سيكون الأساس الذي بناء عليه سيقرر رؤساء الدول والحكومات ما إذا كان سيأخذون مؤتمر حزيران/يونيه على محمل الجد أو سينظرون إليه باعتباره مجرد تمثيلية دولية أخرى.

وبالنسبة للكثير من الدول المستبعدة حتى الآن من المنتديات والعمليات المستمرة المتعددة التي تحدد فيها الدول الكبرى استجاباتها للأزمة العالمية وتتفاوض بشأنها، فإن استخدام لغة توحي بأن الأمور تسير على النحو المعتاد لن يؤكد سوى استبعاد هذه الدول. وإذا لم تتعرف هذه الدول على شواغلها وتصوراتها في هذا المشروع الأولي، مع العلم بأنه سيكون عرضة لكثير من الحلول التوفيقية لاحقا، فإن اهتمامها بالمشاركة في اجتماع ينطلق مما تعتبره منطقا هشا سيكون اهتماما ضعيفا، وذلك أمر مفهوم تماما.

وفي رأيي، أن هذه ليست الطريقة لبدء حوار عالمي. وتبعا لذلك، فقد أتيت بعبارات تسعى إلى إرسال إشارة واضحة تفيد بأن المؤتمر مكرس حقا لفهم رؤية العديد من الدول المستبعدة والاستجابة لها. والسبيل الوحيد لذلك هو البدء بلغة تعبر حقا عن شواغلها وتطلعاتها. ولأنني أنحدر من واحدة من هذه الدول ولأنني كرست كامل مرحلة الرشد من حياتي للتغلب على استبعاد الدول والشعوب من المشاركة المستحقة في حياتنا العالمية المشتركة، فقد شعرت بأنني مسؤول عن بذل ما في وسعي للتعبير عن هذه الآراء وهي، بالطبع، آرائي الشخصية أيضا.

أنا واثق بأن الدول الأعضاء ستفهم أنني بإبداء رأيي وقيامي بدوري لا أقلل من قيمة عملها جميعا وبخاصة المُيسِّرَين. لقد استحضرت معظم الهيكل الذي اقترحاه وجميع النقاط الموضوعية التي تناولاها. وأنا شخصيا ممتن لهما على الجهود المكثفة التي بذلاها.

وإذا كنت قد أخطأت في رأيي بشأن ما هو مطلوب لجعل المؤتمر ناجحا فإنني أتحمل هذه المسؤولية. ولكن الوقت وحسن النية سيحددان النجاح النهائي لجهودنا المشتركة. وأدعو الله، من أجل جميع شعوب العالم، أن نستمر في العمل الجاد على مدى الأسابيع القليلة المتبقية لإيجاد الطريق للمضي قُدُما.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بصفتي الممثل الدائم لمملكة هولندا وأحد المُيسِّرَين في رد قصير على عرضكم، سيدي الرئيس، مشروع الوثيقة الختامية علينا من فوركم.

أعتقد أن الدول الأعضاء تعرف والجميع يتفق على أن المؤتمر الذي بدأتم فكرته أنتم وسيعقد في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه هو مناسبة هامة على نحو غير عادي. إنها المناسبة التي ستتاح بها الفرصة للأمم المتحدة لتناول الأزمة المالية وأثر الأزمة على الهيكل المالي ككل.

وعندما طلبت إلينا، سيدي الرئيس، أن نكون مُيسِّرين في ذلك المؤتمر، تشرفنا كثيرا بذلك – على الأقل أنا – وفي الواقع، نحن نعمل منذ ذلك الحين، وأعتقد،

بطريقة تعاونية مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى عملية شفافة وشاملة للجميع بقيادة الدول الأعضاء. وأعتقد أننا نجحنا أولا في وضع الإجراءات الصحيحة فيما يتعلق بالقرار (٢٧٧/٦٣) بشأن طرائق العمل، وفيما بعد، بشأن مشروع المقرر الذي اعتمدناه من فورنا. ونحن فخورون جدا بذلك.

ثم دخلنا في عملية وضع مشروع الوثيقة الختامية. وفي تلك العملية تلقينا، فضلا عن المشاورات التي جرت خلال عدد من الدورات بشأن المواضيع الرئيسية للمؤتمر، عددا كبير من الإسهامات – ومن البديهي ليست إسهامات شفوية فحسب، بل خطية أيضا من مجموعات الدول الأعضاء وفرادى الدول الأعضاء والاجتماعات ذات الصلة التي تحظى بأهمية بالنسبة لعملية الصياغة، بما في ذلك المؤتمرات الرفيعة المستوى على المستوى الوزاري. وأذكر، على وجه الخصوص، الموجز المفيد للغاية الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتلقيناه في يوم الاثنين، وأيضا، في هذا السياق، الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في هافانا.

وقد راعينا جميعا تلك الإسهامات التي تلقيناها من الدول الأعضاء، ونحن نشكر الدول الأعضاء على الإسهامات التي قدمتها لنا. وبناء على ذلك، بدأ الميسران – أنا والسفير غونسالفيس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين الذي لم يتمكن من الحضور هنا اليوم للأسف، بعملية الصياغة بالتعاون مع ممثلي مكتبكم، سيدي الرئيس. وأنا ممتن لذلك التعاون الوثيق بين المُيسِّرَين وممثليكم في المناقشات وعملية الصياغة. ونحن واثقون بأنكم كنتم على علم بكل ما يستجد من تقدم في عملية الصياغة التي اضطلعنا بها في الأسبوع الماضي.

وخلال تلك العملية، أبقينا الدول الأعضاء على علم بالخطوط العريضة التي كنا نعمل في إطارها وكنا نحاول وضعها. ونعتقد أننا قد خرجنا بوثيقة متسقة للغاية، على النحو المطلوب منا، أي وثيقة مجسدة لجميع الآراء التي أعرب عنها ويمكن أن تشكل أساسا جيدا لمفاوضات بناءة في الوقت المحدود المتاح. وأود أن أشير إلى أنني أرى أنه، خلال العملية، أصبحت إسهامات الدول الأعضاء بناءة أيضا في ذلك الصدد. وقد أنهينا العمل في تلك العملية في وقت مبكر من مساء يوم الثلاثاء. وأفهم أن الوثيقة سُلمت إليكم صباح يوم الأربعاء.

سيدي الرئيس، لقد قررتم الآن تقديم وثيقة خاصة بكم. ولم يُستشر الميسِّران بشأن الوثيقة المعروضة علينا الآن. فإنني لم أطلع على النص بعد، وإن كنت أرى أن زملائي يعتقدون بعد تصفح سريع لها أنها قد تغيرت إلى حد كبير في الإيجاز والمضمون. وأعتقد أن هذه الوثيقة أساسا مختلفة تماما عن الوثيقة التي قدمناها لكم.

إن هذا الإجراء والنهج الموضوعي اللذين اتخذتموهما الآن يجبراني، على الأقل، على إعادة النظر، بالتشاور مع عاصمة بلدي، في دوري في كيفية المضي قدما بتلك العملية. وسوف أبلغكم وأبلغ الدول الأعضاء ككل بالنتائج المترتبة على عملية إعادة النظر تلك في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الميسِّر، السيد مايور، على ملاحظاته. لقد كان إسهامه بالغ الأهمية وكبيرا جدا. وأفضل أن تبدى التعليقات على مشروع الوثيقة الختامية في وقت آخر حيث أنه لم يجر توزيعها سوى الآن. لذلك، فإني أفضل ألا نخوض في مناقشة بشأن أمر لم يجر الإطلاع عليه. ولكن، من البديهي أنه يتعين علينا أن نقوم بذلك.

وأود أن أشكر المُيَسِّرَين على جميع أعمالهما وأرجو مخلصا أن يستمر الميسَّر، ممثل مملكة هولندا، في العمل معنا بنفس الالتزام الذي أظهره حتى الآن.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أنا لن أتكلم عن النص الذي لم تتح لنا الفرصة لقراءته لأنه لم يوزع علينا سوى قبل بضع دقائق. ومع ذلك، أود أن أتكلم عن العملية.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن رغبته الشديدة في بذل قصارى جهده لضمان نجاح المؤتمر الذي سيعقد في حزيران/يونيه. وأحد الشروط المسبقة لنجاح المؤتمر هو الثقة المتبادلة والتفاهم وروح التعاون، وهي، للأسف، أمور ضرورية، سيدي الرئيس، إذا ما أردنا معالجة المسائل التي كنتم قد وصفتموها على نحو صائب في ملاحظاتكم الافتتاحية.

ولكن أود أن أبدي ملاحظة، متابعة لما قاله المُيسِّر عن هذه العملية. ففي الرسالة التي وجهتم بها الدعوة لحضور هذه الجلسة، ذكرتم أن هناك نصا لم يؤذن به بجري توزيعه على الدول الأعضاء. ولا بد لي أن أقول إنني لم أر هذا النص، وقد أصابنا الارتباك. ونفهم أنه ربما يجري توزيع العديد من النصوص. وإذا كان هناك تفسير، فإننا سنكون ممتنين للغاية لسماعه.

كما أود أن أذكركم، سيدي الرئيس، برسالتكم المؤرخة ٢٣ آذار/مارس، التي أبلغتم فيها عضوية الأمم المتحدة بأنكم ستتفقون بصورة مشتركة مع الميسرين على المشروع الأولي. وها أنتم الآن تشرحون لنا – ويكتفي الميسران بمجرد التأكيد – بأن هذا النص لم يحظ بالموافقة لم يصل إلى هذا المحفل من خلال العملية الحكومية الدولية المعتادة، ولكن بمبادرتكم.

ومع كامل الاحترام الواجب، سيدي الرئيس، أود أن استرعي انتباهكم مرة أخرى إلى الفقرة ٩ من منطوق القرار ٢٧٧/٦٣، التي تطلب إليكم، بصفتكم رئيس الجمعية العامة، تقديم مشروع نص من خلال عملية مفتوحة وشفافة يشارك فيها الجميع بقيادة الدول الأعضاء. وقلتم إنه لا يفصلنا الآن سوى ٢٤ يوما عن ما أسميتموه بالحدث التاريخي. وأود أن أؤكد مجددا أننا على استعداد حقا للعمل معكم ومع جميع الدول الأعضاء لكفالة نجاح الحدث. غير أن هذه العملية تثير قلقنا البالغ. ومع كامل الاحترام الواجب، سيدي، سيتعين علينا أن نستشير عواصمنا بشأن الكيفية التي ينبغي أن نستجيب بها لعملية من هذا النوع.

السيد هايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): منذ بدء أعمالنا بشأن المؤتمر ومشروع قرار بشأن طرائق عمله، كانت الولايات المتحدة واضحة للغاية إزاء ما نوليه من أهمية للمؤتمر، باعتباره سبيلا للاستماع إلى أصوات البلدان النامية بشأن الكيفية التي تؤثر بها الأزمة المالية على خططها الإنمائية، وطريقة بلورة دور بناء للأمم المتحدة في الاستجابة العالمية الناشئة للأزمة. وما برحنا نشدد على النقطة المتمثلة في أننا نعتبر المؤتمر حدثا هاما.

غير أنني أود أن أذكر المشاركين بأننا استغرقنا أكثر من شهرين في إعداد مشروع قرار بشأن طرائق العمل لتمهيد السبيل لتناولنا لهذه العملية معا. ولن أخوض في الكثير من التفاصيل مثلما فعل بعض المتكلمين، لكننا نركز بطبيعة الحال على أهمية القيام بعملية شفافة بقيادة الدول الأعضاء، وعلى الدور الهام المتمثل في تيسير تلك العملية. وأضم صوتي إلى صوت المتكلم السابق في طلب معلومات عن الدور الهام لرسالتكم الصادرة في أواخر آذار/مارس في كسر حالة الجمود والمضي قدما بالعملية حتى يتسنى لنا الانتقال إلى جوهر الموضوع. وقد كان ذلك أمرا بالغ الأهمية.

ولسوء الطالع، سيدي الرئيس، فإن السيناريو الذي وضعتموه يبدو اليوم متنافيا تماما مع مشروع القرار الذي تفاوضنا عليه، ومع الأحكام الواردة في رسالتكم الصادرة في أواخر آذار/مارس، مما يجعلنا نشعر بقدر كبير من الارتباك بشأن الكيفية التي يمكننا أن نضع بها عملية بناءة، ونتوصل بموجبها إلى اتفاق فيما لا يزيد عن ثلاثة أسابيع.

وبطبيعة الحال، فإن اليوم ليس وقت الخوض في صلب الموضوع. وسيتعين علينا أن نستعرض هذه الوثيقة الطويلة لمدة أسبوع أو ١٠ أيام، في اعتقادي، لدراسة جميع تلك الاقتراحات. غير أنني أود أن أسجل، بادئ ذي بدء، قلقنا إزاء تغير ما كنا نأمل أنه سيكون عملية شفافة ومباشرة.

السيد ماتوسِك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على توزيع هذه الوثيقة، التي أتيحت لنا فرصة استعراضها بإيجاز للتو. وأعتقد أنه سيكون من المفيد جدا للأعضاء لو أطلعتمونا على الوثيقة التي صاغها الميسران حتى الآن، ليتسنى لنا تفادي الارتباك وتكوين فكرة واضحة للغاية عن موقفنا في هذه اللحظة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس هناك سوى وثيقة واحدة. أعتقد أن أحد المتكلمين تساءل عما إذا كانت هناك وثائق مختلفة. هناك وثيقة واحدة لا غير. وقد فعلنا كل ما بوسعنا لأخذ إسهامات المُيسرين الهامة للغاية في الاعتبار بالكامل.

السيد موريل (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وتود كندا، بدورها، أن تشدد على ما نوليه من أهمية لهذا الحدث. ونتيجة لذلك، سيدي الرئيس، يجب أن نسجل أيضا قلقنا إزاء العملية التي بدأتموها. فقد انضممنا إلى المشاورات بحسن نية، وقدمنا إسهاماتنا إلى الميسرين وأعجبنا كثيرا بعملهما وبإعرابهما عن آرائهما بحسن نية وعلى نحو متوازن.

ولدينا الآن ورقة تُجسّد، آراءنا كما تقولون، ونحن مهتمون بتلك الآراء. غير أننا نخشى من أن عمل الدول الأعضاء – بما أن هذه عملية تقودها الدول الأعضاء – قد يضيع هباء. ونردد رأي زملائنا الألمان أنه سيكون من المفيد جدا أن تعمم علينا إسهامات المُيسرين.

ومثلما قال آخرون، فإننا نشعر بالقلق إزاء هذه الوثيقة وعملية صياغتها وانعدام الشفافية في تلك العملية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن ننظر في الطريقة التي سنشارك بها في المؤتمر. ومن الأهمية بمكان أن نراعي آراء جميع الدول الأعضاء في تحضيراتنا للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يمكنني أن أؤكد لممثل كندا أن ذلك هو ما فعلناه تحديدا. ولم أدّع أنني أعرب عن آرائي الخاصة، وإنني أتفق مع ما سمعناه من آراء. كما يمكنني أن أؤكد لممثل كندا أننا التزمنا بمراعاة آراء الجميع، بما في ذلك الغالبية الساحقة، التي لم تؤخذ آراؤها في الحسبان في السابق على الإطلاق.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أجدد التأكيد بصورة حازمة، سيدي الرئيس، على أن فرنسا تولي أهمية بالغة للمؤتمر الذي سيعقد في أوائل حزيران/يونيه بمبادرة منكم. ونرى أنه من المهم ألا تقتصر الأمم المتحدة على إسماع صوتها فحسب، بل أن تُعرّف أيضا باقتراحات وآراء ومواقف جميع الدول الأعضاء بغية كفالة استجابة فعالة ومنصفة للأزمة المالية. وكما قلتم، يمكن أن يشكل المؤتمر فرصة لكي يسمع العالم أصوات جميع البلدان، بما فيها البلدان التي أتيحت لها فرص أقل للمشاركة في محافل دولية للإعراب عن شواغلها.

غير أنه، إذا أُريد للمؤتمر أن يحقق نجاحا كاملا – وهو ما تأمله فرنسا بطبيعة الحال – يجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. وتعتقد فرنسا أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك في السياق الحالي هي من خلال عملية شفافة وحكومية دولية بالكامل، بدأت بتعاونكم التام مع الميسرين اللذين نود أن نشكرهما.

لقد عمل الميسران بشكل مكثف للغاية وأجريا العديد من المشاورات، والسبيل الأفضل لوضع أساس جيد للمناقشة هو المضي قدما على أساس العمل الذي أنجزه الميسران. ونأمل أن نستمر في العمل بتلك الطريقة في الأسابيع المقبلة من أجل زيادة فرصنا للخروج بنتيجة طيبة إلى أقصى حد. ومن ذلك المنطلق، أود من ناحية أن أعرب عن اتفاقي مع القلق الذي عبر عنه متكلمون آخرون سبقوني، وأن أؤيد، من ناحية أخرى، اقتراح الممثل الدائم لألمانيا بأنه ينبغي أن نرى الوثيقة التي أعدها الميسران.

ومرة أخرى، نحن على أتم الاستعداد للعمل بكل ما في استطاعتنا لضمان نجاح المؤتمر، ولكن أعتقد أنه يتعين علينا أن نظل أوفياء للممارسات العادية للشفافية الحكومية الدولية في مفاوضاتنا.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم شكرا جزيلا على الجهود التي تبذلونها أنتم ومعاونوكم لدفع هذه العملية الصعبة قدما. وأود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي وسلطات بلدي للميسرين اللذين يعملان في نفس الاتجاه وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء.

إنني آخذ الكلمة للإعراب عن الدعم والتأييد للموقف الذي عبرت عنه الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنقطتين.

النقطة الأولى هي أن العملية التي نحن بصددها ينبغي أن تتواصل – ونحن نعرف أن تلك هي نيتكم، سيدي الرئيس، كما تم تقريرها عدة مرات هذا الصباح – لكننا ما زلنا ملتزمين بدفع هذه العملية قدما بشفافية ووضوح كاملين ومن خلال المشاورات بين الدول الأعضاء. وإذا تم تيسير تلك المشاورات من جانب زملاء مهمين وشخصيات كبيرة، فإن ذلك أمر يحظى بالتقدير الكبير. وذلك هو، في حقيقة الأمر، الغرض الأساسي من العملية – إشراك الجميع والمشاركة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص يمكن أن يحظى بموافقة وتأييد جميع من في هذه القاعة.

وذلك أمر في غاية الأهمية أيضا لأن المخاطر والتحديات التي تنتظرنا جسيمة للغاية بدرجة لا تسمح بترك الحكومات المختلفة التي ستحضر مؤتمر القمة في حزيران/يونيه تأخذ انطباعا بأن هذه القرارات ليست مفهومة بالكامل أو لم تنضج بالقدر الكافي.

والنقطة الثانية هي أننا نرغب في إعادة تأكيد الدعوة إلى إعداد نص ينبع بوضوح من العملية التي نفذت حتى الآن بالمشاركة الكاملة للميسرين وإلى إتاحة الفرصة لجميع الوفود للحصول على تعليمات من عواصم دولها والموافقة على صياغة هذه الوثيقة المهمة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من الواضح، حتى الآن، أننا نشهد اتساقا قويا إلى حد ما في التعبير عن الآراء في البيانات التي أُدلي بها، وبخاصة من جانب المجموعة الأوروبية.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أشكركم على بيانكم وعلى تقديم الوثيقة التي عُممت هذا الصباح. غير أنه يجب علي أن أعترف بأنني أشعر بالقلق لأسباب تختلف تماما عن الشواغل التي عبر عنها المتكلمون السابقون.

لقد سمعنا، فعلا، من يقول، على سبيل المثال، إننا سنحتاج الآن إلى ما بين ثمانية إلى عشرة أيام لتحليل هذه الوثيقة. وقال آخرون إنه سيتعين عليهم إعادة النظر في مشاركتهم في المؤتمر. وفي رأي وفد بلدي، على الأقل، أن تلك الأفكار ليست ملائمة بالمرة في هذا المنعطف.

وإذا كنا مهتمين حقا بإيجاد حل للأزمة والعمل نحو هذا الحل معا، أعتقد أنه ينبغي لنا تحليل أسباب نشوء الأزمة وآثار الأزمة. وليس أمامنا خيار سوى أن نبدأ العمل الآن وخلال الأيام المقبلة بشأن الوثيقة المعروضة علينا الآن، التي قدمها الرئيس.

لا يمكنني إصدار حكم قيمي بشأن الوثيقة. فأنا لم أقرأها بعد ولا يمكنني القول ما إذا كنت أؤيدها أم لا؛ ولكن ما يمكنني قوله، سيدي الرئيس، هو إنني أعتقد أنكم أديتم واجبكم بتقديم نص إلينا والآن فإن الأمر متروك لنا كي نضطلع بمسؤولياتنا بوصفنا ممثلين لحكومات دولنا. وقد آن الأوان الآن كي نبدأ مشاورات وأن نفعل ذلك بسرعة وكفاءة.

السيد يانييث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى تعليقاتكم الصريحة. وأود أن أقول إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ترى إسبانيا أن من المهم تماما أن تعمل الأمم المتحدة بأسلوب متحد فيما نواجه الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية؛ وأن نفعل ذلك بطريقة تعزز التلاقي في آرائنا وفي إطار العملية الواسعة الآخذة في التطور في المنتديات الدولية المختلفة وفي أجهزة المنظمة الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص.

وفي إطار تلك العملية الواسعة داخل الأمم المتحدة، نرى أن من المهم للغاية أن ينجح المؤتمر الذي اتفقنا بتوافق الآراء على عقده في أوائل حزيران/يونيه؛ في غضون بضعة أسابيع. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتعين علينا بدون شك أن نكفل احترام مبدأي الشمول والشفافية لكي تجرى المفاوضات بطريقة سليمة في إطار حكومي دولي يسمح لنا بمراعاة إسهامات الجميع والتوصل إلى نتيجة، كما قلت، بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولذلك، فإننا نؤيد العمل الذي يضطلع به الميسران، السفير مايور ممثل هولندا والسفير غونسالبس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونود، قدر الإمكان وكما قلت، استئناف العملية التي بدأت بالفعل، وذلك بالنظر إلى الظروف التي نجد أنفسنا فيها.

أنا لن أناقش مضمون الوثيقة في الوقت الراهن؛ فسيكون هناك وقت لذلك. أود أن أشير فقط، سيدي، إلى أننا، كما تعلمون جيدا، نتوقع أن نراكم في مدريد في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستعقد في الأسبوع المقبل. وأنا متأكد من أنكم ستسمعون تعليقات بشأن مضمون العملية والوثيقة المعروضة علينا، من أصوات أكبر سلطة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أباني (النيجر).

السيدة روبيالس دي كامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على جميع الجهود التي بذلها لعرض هذه المسألة الهامة على الأمم المتحدة. فهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأغلبية بلدان الجنوب التي تشكل السواد الأعظم من أعضاء المنظمة. كما نشكر الرئيس على إتاحة المجال لإسماع أصواتنا واستمراره في إتاحة ذلك، وعلى تمكيننا من أن نكون جزءا من عملية صنع القرار. كما أشكر المُيَسِّرَين اللذين عينهما الرئيس على عملهما. فقد أوصاهما الرئيس

بالأخذ بتوصياتنا. والمسألة كما أفهمها هي أن المُيَسِّرَين قدما للرئيس توصيات وأنا متأكد من أنها ترد في الوثيقة التي عُرضت على الجمعية العامة اليوم. ولم ير وفد بلدي الوثيقة بعد، لكننا سندرسها بدقة استعدادا ليوم الاثنين من أجل أن يكون العمل بشأنها هو أول شيء نقوم به في صباح يوم الاثنين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

يرى وفد بلدي أن الأزمة تتطلب منا أن نتكاتف جميعا ونبدأ العمل فورا، بدون أعذار، وعلى أساس الوثيقة التي قدمتموها، أنتم، سيدي الرئيس. وأنا متأكد من أن جميع البلدان ستتمكن من تقديم إسهاماتها خلال عملية المشاورات وستبدأ على النحو المناسب المفاوضات الحكومية الدولية على أساس الوثيقة.

السيد سولون – روميرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): باسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يعرب وفد بلدي عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تقديمكم للوثيقة. كما نود أن نهنئ الميسرين على عملهما مما أتاح المجال لتجميع وجهات نظر الدول الأعضاء.

ونرى أن تقديم الوثيقة التي تبدأ بها عملية التفاوض هو دائما أمر معقد، لأنه من الضروري توليف جميع الآراء المختلفة التي أعرب عنها في المناقشة وتحقيق التوازن بين تلك الآراء. ونرى أن المقصود بالوثيقة المعروضة علينا هو إجراء عملية مناقشة. ومن البديهي أنه سيُضاف إلى تلك الوثيقة وستُصوب وستعدّل خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية.

إن المسألة الأساسية التي تهم وفد بلدي هي الدخول في لب المسألة خلال الأسابيع القليلة المقبلة وعدم إضاعة الوقت الثمين على مسائل من شأنها أن تصرف أنظارنا عن الهدف الرئيسي الذي تريدنا جميع شعوب العالم أن نحققه: وهو تقديم رد واقتراح محدد للتصدي للآثار الخطيرة المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشهدها. وإزاء هذه الخلفية، نرى أنه من المهم إعطاء الأولوية لدراسة وتطوير مختلف الاقتراحات الواردة في مشروع الوثيقة الأساسية المعروضة اليوم – التي سندرسها بمزيد من التفصيل.

السيد بريسينيو فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم سيدي الرئيس على تقديم الوثيقة التي نأمل أن تصبح أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية التي سنجريها في وقت قريب. ولم يطلع أي وفد، وبالتأكيد لم تطلع فنزويلا، على مضمون الوثيقة، ولكن نشكركم على إبلاغنا بأنها تتضمن إسهامات مختلف المؤسسات التي قدمت المساعدة وأسهمت في هذه العملية التي بدأت بالفعل بهدف تحديد أساس مشترك.

ووفد بلدي، شأنه شأن الوفد الكوبي، يشعر بالقلق إزاء ما يبدو أنه محاولة – أو على الأقل ما يفسره وفد بلدي بتلك الطريقة – للتقليل من أهمية أمر هام للغاية: وهو عقد المؤتمر. ولأننا نتكلم بصراحة هنا، فسنكون صريحين في تعليقاتنا.

كما نعرف جميعا، عندما قُرر أنه من الضروري ومن حسن التوقيت أن تنظر الأمم المتحدة في الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية، كان يعتقد أنه من المناسب أن تفكر جميع البلدان ماليا بالمسألة وتقدم البدائل معا في مواجهة الأزمة الرهيبة التي تواجه الرأسمالية ، ولا سيما الجوانب المالية للرأسمالية. وقال البعض في ذلك الوقت إن المسألة ليست من شؤون الأمم المتحدة وإنها مسألة يبحثها الخبراء الماليون والمصرفيون وإنه ليس للأمم المتحدة سوى دور بسيط في الحالة الرهيبة التي يواجهها العالم. وبالتأكيد، نحن نشعر بالقلق تجاه بعض البيانات التي سمعناها هذا الصباح؛ إذ يبدو أن هناك محاولة لإحياء تلك الاعتراضات على قيام الأمم

المتحدة بمعالجة تلك المسائل على الصعيد الحكومي الدولي من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية بمشاركة جميع البلدان.

ونحن نصدق كلام الرئيس الذي قال لنا إن وثيقته – وأكرر أننا لا نعلم مضمونها – تشمل إسهامات مختلف المؤسسات والهيئات، بما في ذلك إسهامات المُيَسِّرَين. وفي هذا المقام، أود أن أذكر أنه حسبما قال السفير كاميو غونسالفيس في اجتماع عقدته مؤخرا مجموعة ريو فإن الوثيقة التي أعدها الميسران تضم آراء وإسهامات مختلفة، ولكن للأسف – وذلك ما قاله لنا السفير غونسالفيس – لم تأخذ الوثيقة بآراء مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يعرب عن تقديره للوثيقة التي قدمها المُيسِّران. ونحن واثقون من أن الوثيقة التي عرضها الرئيس هي تجميع لمختلف الإسهامات.

وتود فنزويلا أن تشدد على أهمية عقد هذه المناسبة التاريخية وعدم وضع العراقيل في طريقها أو محاولة عرقلة عقدها بجعل المفاوضات الحكومية الدولية أكثر صعوبة. على العكس من ذلك – يجب على جميع البلدان، وفي المقام الأول البلدان النامية – الاشتراك في هذه العملية، لأن المسائل المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية ما زالت حتى الآن بيد البلدان المتقدمة النمو و لم تؤد البلدان النامية حتى الآن الدور الذي ينبغي أن نضطلع به في العملية لإحداث تغيير جذري في الهياكل الاقتصادية والمالية في العالم.

وبالنيابة عن فنزويلا، أود أن أعرب عن تأييدنا للمواقف المعرب عنها. وإذ أفعل هذا، فإنني أعلم أن الوثيقة التي قدمها الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي نثق به ونشكره على شفافيته، تشمل جميع الإسهامات المختلفة. وعليه، نرى أن هذه الوثيقة ينبغي أن تشكل الأساس الذي يتعين أن نستند إليه لإجراء المفاوضات.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على بيانكم، وأشيد بكم على كل ما بذلتموه من جهود فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية العالمية، الذي من مصلحتنا جميعا أن يتكلل بالنجاح. وقد أنجز الكثير من الأعمال التحضيرية باهتمام ودعم وثيقين من عواصمنا. فلنحاول العمل في جو من التناغم والتفاهم والتعاون المتبادلين حتى لا تضيع جهودنا سدى.

ونرى أن إطالة أمد هذه المناقشة، في الظروف الراهنة، لن يسهم في سد فجوة خلافاتنا. وقد أخذ وفد بلدي الكلمة لاقتراح أن يعقد رئيس الجمعية العامة اجتماعا مع الكتل التفاوضية والمُيسرين بغية تسوية الخلافات التي نشأت على ما يبدو صباح هذا اليوم.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): سأتوخى الاختصار الشديد. يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على كل ما بذلتموه من جهود لإحراز التقدم في التحضيرات لهذا المؤتمر الهام للغاية. وهو مؤتمر هام لا للبلدان النامية فحسب، بل أيضا لجميع بلدان العالم، لا سيما البلدان التي تعاني كل يوم من الآثار السلبية لهذه الأزمة: أي الفقراء، والفئات الضعيفة، والعاطلون، والنساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، ليس في البلدان النامية فحسب، كما قلت، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم.

كما نشكركم جزيل الشكر على تقديمكم للوثيقة المعروضة علينا اليوم، سيدي. وسنرسلها إلى عواصمنا مباشرة، ونحن على أتم استعداد للمضي قدما في عملية بناءة لمفاوضات حكومية دولية. كما نود أن نشكر المُيسرين على عملهما الواسع النطاق والاحترافي لاستيعاب اقتراحات وآراء و أفكار الدول الأعضاء، التي نفهم أنها نقلت إليكم، سيدي.

وأدعو جميع زملائي والدول الأعضاء في المنظمة إلى مراعاة أنه لم يعد أمامنا سوى ٢٤ يوما للتفاوض على هذه الوثيقة. وفي اعتقادي، أننا نتحمل مسؤولية أخلاقية عن ذلك لأنه، كما قلت، من يشعر بوطأة هذه الأزمة فعلا هم الفقراء والفئات الضعيفة في جميع أرجاء العالم. فأزمة البطالة، مثلا، لا تؤثر على البلدان النامية فحسب، بل على الجميع. ولذلك، يكرر وفد بلدي مناشدته بأن نبدأ عملنا بصورة مسؤولة ومنفتحة وبناءة في أقرب وقت ممكن.

ومرة أخرى، أشكركم، سيدي، على الوثيقة التي عرضتم علينا اليوم. وكما قلت، فإن وفد بلدي على استعداد تام للعمل بصورة حثيثة على تحقيق الاستفادة المثلى من فترة الـ ٢٤ يوما المتاحة أمامنا.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): بداية، أؤيد الملاحظات التي أدلى بها ممثلو كل من كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. وأهنئكم وأشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على الجهود التي بذلتموها في هذه العملية التشاورية منذ بدايتها. كما أشكر الميُسرين على الجهود التي بذلاها في هذه العملية أيضا. ويعتقد وفد بلادي أنكم قمتم بالمهمة التي أوكلت إليكم حتى هذه المرحلة من الإعداد للمؤتمر القادم، وأن الكرة الآن في ملعب الدول الأعضاء.

ولذلك، يتوجب علينا المضي قدما في التفاوض على الوثيقة التي وزعت علينا اليوم. ونعتقد أن توزيع أي وثيقة أخرى سيؤدي إلى إرباك العملية التفاوضية. وأود أن أذكّر الدول الأعضاء بأننا لسنا بصدد إقرار الوثيقة في هذه الجلسة. وعليه، فإن أي آراء تجاه الوثيقة التي بين أيدينا الآن يجب أن يعبر عنها خلال المفاوضات التي ستجري بشأنها، والتي نأمل أن تبدأ مع بداية الأسبوع القادم.

السيد دي – أبينغ (السودان) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم ، سيدي الرئيس، على عرضكم المشروع الأولي للوثيقة لننظر فيه. وسأطرح بضع نقاط. أولا، أود أن أشكر الميُسرين – الميسرين الثلاثة جميعا – على كفالة الاستمرارية في هذه العملية. ولقد حضرت جميع المشاورات والمناقشات التي أجراها الميسرون ومكتبكم، سيدي، خلال الأسبوعين الماضيين. وبذلت جهود كبيرة لذلك.

غير أنني أعتقد أنه ينبغي ألا نستخلص النتائج بشأن هذه الوثيقة قبل أن نقرأها فعلا وبصورة متأنية للغاية، ونتأكد من أنها تجسد إسهامات جميع الدول الأعضاء والمدخلات المختلفة سواء كانت من لدن السيد ستغلتز، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، في جملة أمور.

ومن الواضح كذلك هنا أننا نميل في هذا المكان إلى تقويض جهودنا في المشاركة في إيجاد حلول وتولي القيادة. لقد حان الوقت لكي نتجاوز خلافاتنا الصغيرة ونركز على صلب الموضوع. ولذلك، أناشد الميُسرين، وأحدهم غير موجود هنا – ولم أستمع إلى منظوره – ألا يعتبروا أي شيء من هذا هجوما شخصيا. وإذا كانت هناك أخطاء في العملية، فإنه ينبغي تصحيحها. وينبغي تقييم الوثيقة التي قدمتموها، سيدي الرئيس، بناء على أسسها الموضوعية لتحديد ما إذا كانت ستقودنا في الاتجاه الصحيح نحو التعامل مع أزمة يتفق الجميع على ضرورة التصدي لها. وأنا أقول ذلك لأنني أدرك أيضا خاصية لافتة بشأن الأمم المتحدة، وهي تحديدا، أن الكثير من البعثات تعبر أحيانا عن رؤية مختلفة عن رؤية قيادات دولها.

ومن السابق لأوانه بالنسبة لنا أن ندلي بأي تعليق موضوعي. وأعتقد أنه ليس من الحكمة، حسبما يقول المثل، أن يتخلص الإنسان من الأشياء الجديرة بالحفظ عند إلقائه للقمامة. وأعتقد بالفعل أننا بحاجة إلى أن نركز حقا على الجوهر وعلى ما يقودنا إلى الأمام. وإذا كانت هناك قضايا

يتعين تناولها، فإنه ينبغي تناولها. ويمكنني أن أفهم إحباط السفير مايور وشعوره بأنه لم يتم التشاور معه. ولكن، ولكي أكون صريحا، فإن ذلك ليس بسبب كاف يجعل البعض يستنتجون أن الوثيقة في حد ذاتها بلا ميزة.

وأعتقد بالمثل أنه ينبغي ألا يكون لأي دولة الحق في مجرد التهديد. بالطبع، من حق المرء أن تكون له آراؤه الخاصة؛ ولكن لنجلس ونناقش جوهر القضايا ونتناول الأخطاء التي حدثت وكيف يمكننا أن نصححها، وذلك لصالح الملايين، إن لم يكن البلايين، من البشر المتضررين بسبب هذه الأزمة، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو البلدان النامية.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عرضكم لمشروع الوثيقة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الميسرين على العمل الذي أدياه. ستكون تعليقاتي مقتضبة جدا.

لم يقرأ وفد بلادي الوثيقة التي عُرضت علينا. غير أنني سمعت تعليقات بعض الوفود. وفي هذه المرحلة، لا أريد أن نصدر أحكاما مسبقة على الوثيقة. وينبغي لنا إعطاء كل دولة عضو الوقت لقراءة الوثيقة قبل العودة إليها.

أما بعد، وعلى الرغم من الشكاوى التي تم التعبير عنها، فنحن نعتقد أنه ما زال بوسعنا تصحيح أي أخطاء ربما تكون قد وقعت. ففي الجزء الذي أعيش فيه من العالم، لا نعتقد أنها نهاية العالم إلا عندما يموت الملك وتشب النيران في الدار. لكننا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة. ولذلك، أود أن أناشد جميع الأطراف أن تدرس الوثيقة وأن تنظر، بصفة بخاصة، في محنة عامة الناس التي تهدف الوثيقة إلى التعامل معها. ونحن مدركون للأزمة الضخمة التي تمثلها هذه المسألة في جميع أرجاء العالم تقريبا. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن نتريث وأن نضمن سيادة الروح التي عملت بها المنظمة في الماضي عندما أنجزت الكثير من الوثائق من خلال التعاون الدولي.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي الإعراب عن تقديره لجهودكم المخلصة حتى الآن، سيدي الرئيس، وكذلك لجهود الميسرين في مراعاة أفكار الجميع.

إن تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا، ليس بسبب آثارها الخطيرة على الحياة اليومية لشعوبنا فحسب ولكن أيضا بسبب الدور الذي ينبغي للمنظمة أن تؤديه بهذا الخصوص، والذي يتوقع شعبنا منها أن تضطلع به.

ولذلك، فإننا نشاطركم الرأي، سيدي الرئيس، بضرورة اتخاذ نهج شامل ومشاركة الجميع بصورة كاملة. والنص الذي عرضتموه اليوم بهذا الخصوص مشروع قابل للتفاوض ويمكن أن يفيد بوصفه أساسا للمناقشات في الأسابيع المقبلة. وفي حقيقة الأمر، إن مشروع اليوم مبني على ما ناقشه الميسران ولكنه يتضمن أيضا مزيدا من الإسهامات من اجتماعات الرئيس مع رؤساء الدول خلال زياراته لمختلف البلدان. ولذلك، فإنه يتضمن مزيجا من الآراء التي أعتقد أنها ينبغي أن تكون أساس المفاوضات في الأسابيع المقبلة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره وامتنانه لجميع الجهود التي بذلتموها، سيدي الرئيس، لصياغة وتقديم الوثيقة بشأن تنظيم المؤتمر المقرر عقده في أوائل حزيران/يونيه. ونشكر جميع من أسهموا في تلك الوثيقة، ولا سيما الميسرين.

إننا لا ننظر إلى وثيقة الرئيس ليس باعتبارها تخليا عن وثيقة الميسرين أو بديلا عنها. وما زلنا ندرس الوثيقة التي قدمت إلينا هذا الصباح وسنعلن موقفنا بشأن مضامينها.

نتفق مع الرئيس على أن البلدان النامية هي التي تعاني أشد المعاناة بسبب الأزمة وأن معاناتها ستستمر. كما نوافق على ضرورة أخذ شواغل تلك البلدان وآمالها في الاعتبار في أي وثائق تصدر عن المؤتمر.

وفي ضوء ما سبق، يجب علينا مع ذلك ألا ننسى نقطتين أساسيتين. أولا، أن هذه هيئة حكومية دولية متعددة الأطراف. ثانيا، أننا جميعا نريد خروج مؤتمر حزيران/يونيه بنتائج تحظى بتوافق الآراء. وقد خرج وفد بلادي باستنتاج مفاده أننا جميعا وبدون استثناء ملزمون بالعمل معا للتركيز على الجانب الموضوعي بصرف النظر عن منشأ الأفكار. وينبغي ألا يصرف أي شيء انتباهنا عن ذلك الهدف. وكما قال بعض زملائي، أقر أنا بدوري بأن الوقت ضيق. غير أن التجربة تظهر، بصرف النظر عن تلك الحقيقة، أنه إذا توافرت الرغبة في النجاح والاستعداد لاستيعاب كل واحد منا لآراء الآخر، من الممكن تحقيق النتائج المنشودة.

وفي آخر اجتماع عُقد في جنيف بشأن مؤتمر ديربان الاستعراضي، كان لدينا مثال بارز على روح التراضي والتوافق في الآراء، الأمر الذي رحب به الجميع – وأشدد على الجميع. فلنظهر نفس القدر من المرونة والانفتاح والإرادة السياسية هنا، لأننا في هذه الأزمة، نواجه جميعا نفس الظروف وجميعنا يعاني. والبعض يعاني أكثر من غيره، ولكننا جميعا نعاني وسنعاني إلى حد ما من هذه الأزمة. لذلك، لا بد أن يكون ردنا جماعيا وبتوافق الآراء حتى لا نخيب رجاء الملايين – إن لم يكن البلايين – من البشر الذين ينتظرون إشارة من الجمعية بشأن هذا الموضوع الهام والحساس.

السيدة إنتلمان (استونيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تشاطركم معنا وجهات نظركم بشأن المؤتمر القادم الذي سيكون بالتأكيد حدثا رئيسيا. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر المُيَسِّرين على العمل الذي قاما به باقتدار.

يتطلع وفدي إلى عملية حكومية دولية منفتحة وشفافة، نأمل أن تتوج بتوافق آراء بيننا بشأن النتائج. مع ذلك، وفي ضوء الظروف الراهنة وطبيعة مناقشة اليوم، أعتقد أن ممثل غانا قدم اقتراحا بناء جدا يقضي بعقد اجتماع بينكم، سيدي، والمُيَسِّرَين والمجموعات التفاوضية الرئيسية للاتفاق على كيفية المضي قدما من حيث الإجراءات. ولا يوجد الكثير من الوقت، وأود أن أؤكد لكم، سيدي، الروح البنّاءة التي يتحلى بها وفدي في هذه العملية.

السيد غالفيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أعتقد أنه من محاسن الصدف أن أتكلم بعد ممثلة استونيا، لأنني أردت أن أتكلم في نفس السياق مثلها.

أعتقد أن ممثل فترويلا قد أصاب تماماً عندما قال إن الأمم المتحدة لديها الكثير لتقوله بشأن مسائل مثل الأزمة الاقتصادية التي نمر بها، وبشكل أعم بالتأكيد بشأن المسائل الاقتصادية والمالية. ولا ينبغي أن يُسند حل هذه المسائل إلى القطاع الخاص أو الكيانات الأخرى، وإن كان لها أيضا دور هام تؤديه. ومع ذلك، نعتقد أن في جعبة الأمم المتحدة الكثير لتقوله بشأن هذه المسائل، لأنه لديها بعض الآليات والإجراءات وأساليب العمل التي نرى أنها تتمتع بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية. وسيكون لذلك أثره.

وعليه، يرى وفدي أن مناقشتنا الحالية – التي لا تتعلق بجوهر الوثيقة أو محتواها، لأن أحدا منا لم يقرأها، بل هي ببساطة إجرائية – قيّمة جدا وهي تمثل صميم الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة معالجة هذه المسألة

كما تعالج المسائل الأخرى بالمساعدة على بناء الجسور وتحقيق المصالحة. وفي هذا الصدد، فإن احترام الآليات التي سنعمل من خلالها بطريقة منفتحة وعلى الصعيد الحكومي الدولي من الأمور الجوهرية والأساسية.

ولا أعتقد أننا سنحقق نتائج ناجحة في مؤتمر حزيران/يونيه إذا بدأنا بخلافات بشأن المسائل الإجرائية على نحو ما نشهده الآن. ولن نخفق في مساعدة الأمم المتحدة فحسب، بل قد نضرها على الأرجح. وتبعا لذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها ممثلو غانا واستونيا ووفود أخرى. فمن الضروري والمهم أن نصحح المسائل الإجرائية قبل الانتقال إلى المسائل الجوهرية الفعلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال. وأود أن أشكر الجميع على المشاركة النشطة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.